

Distr.: General
11 September 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٤٦ (الغرفة B)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمونوفيتش (المقررة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الثالث والرابع والخامس لموريشوس المقدمة معاً (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



٣ - السيدة أوبيلاك (موريشيوس): تناولت موضوع التعليم فأكدت أن التعليم إلزامي حتى سن السادسة عشرة وأنه مجاني على جميع المستويات. وقالت إن نسبة المعلمين/التلاميذ هي ١ إلى ٢٩ في التعليم الابتدائي و ١ إلى ١٧ في التعليم الثانوي و ١ إلى ١٥ في التعليم المهني التمهيدي. وإن معدل الانقطاع عن المدارس هو ٠,٣ في المائة بالنسبة للأولاد و ٠,٥ في المائة في المدارس الابتدائية و ٧,١ في المائة بالنسبة للأولاد و ٦,٧ في المائة بالنسبة للبنات في المدارس الثانوية. ومضت قائلة إن هذه الأرقام هي أفضل بكثير من الأرقام المسجلة في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، عندما كان المعدل العام للانقطاع عن المدارس الثانوية يساوي ٩ في المائة. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في أوساط معلمي المدارس الابتدائية فقد كان عدد الرجال في عام ٢٠٠٥ يبلغ ١ ٩٠٣ وعدد النساء ٢ ٩٨٠. وعلى مستوى المدارس الثانوية، هناك ١ ٢٩٣ مُعلِّمة و ١ ٠٦٩ مُعلِّمًا. أما فيما يتعلق بمسألة الأمية بين النساء الريفيات، فإن الفرق بين المدن والأرياف غير ذي بال، لأنه في مثل هذا البلد الصغير لا يوجد شخص يعيش على مسافة بعيدة جداً من المدن، كما أن المناطق الريفية لها نفس المرافق التعليمية التي توجد في المناطق الحضرية. وليست هناك مشكلة أمية بين النساء. وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بتأثير مسألة حمل المراهقات على تعليم البنات فإنه، وفقاً لقانون التمييز على أساس نوع الجنس، من غير القانوني بالنسبة لأي مؤسسة أن تمارس الحرمان من التعليم بسبب الحمل؛ وقد كانت هناك حالة واحدة تعرّضت فيها إحدى البنات للتخويف وأجبرت على ترك المدرسة، ولكنها نجحت في أن يعاد قبولها بالمدرسة. واستطردت قائلة إن هناك منظمة غير حكومية واحدة تعمل في مجال إعادة إدماج الأمهات المراهقات في المجتمع، وتقديم دعم لهن لمدة سنتين إلى أن يستطعن إعالة أنفسهن.

نظراً لغياب السيدة مانالو تولت السيدة سيمونوفيتش، المقررة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الثالث والرابع والخامس لموريشيوس المقدمة معاً (تابع)

CEDAW/C/MAR/Q/5 ؛ CEDAW/C/MAR/3-5

(Add.1 و)

١ - بناءً على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد موريشيوس إلى طاولة اللجنة.

المواد ١٠ إلى ١٤ (تابع)

٢ - السيدة تان: تناولت المادة ١٤ فقالت إن قيم النظام الأبوي ما تزال سائدة في موريشيوس. وإنها تتساءل عما إذا كان هذا الوضع هو الذي يؤدي إلى انتهاكات حقوق المرأة في الأرض وفي الوراثة وعما إذا كان الإبلاغ يتم عن أي حالات من هذا النوع وعما إذا كانت لدى الدولة آليات لمتابعة هذه الحالات إن حدثت. واستطردت في حديثها فسألت أيضاً عن العقوبات التي تجعل من الصعب على المستفيدات من برنامج التنوع الريفي التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية المذكور في التقرير، الحصول على أذن أو تراخيص لممارسة العمل التجاري، وما الذي تفعله السلطات لمعالجة هذه المشكلة. وسألت أيضاً إلى أي حد تشارك النساء الريفيات في صنع القرار بشأن المواضيع التي تؤثر على حياتهن ومعيشتهم؟ وأخيراً، قالت إنها تتساءل عما إذا كان قد أُجري تقييم للأثر فيما يتعلق ببرنامج التخفيف من حدة الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي نُفذ فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤.

٤ - وفيما يتعلق بموضوع المواقف النمطية، قالت إن النساء في الواقع يؤثرن في كثير من الأحيان مجالات التعليم والصحة، ولكنه في السنوات الأخيرة أخذت تلتحق بمجلس التدريب الصناعي والمهني أعداد من البنات أكبر بكثير مما كان يحدث في الماضي، لتلقي دورات التدريب المهني، ويجري تشجيع النساء عن طريق العديد من الحوافز على الانتقال من الحرف اليدوية التقليدية إلى صفوف ربّات الأعمال. كما أن الرجال أيضاً أخذوا ينتقلون من الحرف التقليدية؛ ومع زيادة حجم صناعة السياحة في موريشيوس أخذ الكثيرون منهم يعملون الآن في الفنادق كطباخين مثلاً. وفي جامعة موريشيوس، تشكّل البنات الأغلبية في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانيات، وأخذت أعداداً أكبر فأكثر منهن تؤثر مجالي الزراعة والعلوم. وفي مجالي القانون والإدارة تمثل البنات ما يصل إلى ٥٢ في المائة من العدد الإجمالي للطلاب. وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحده، بلغت نسبة النساء بين طلاب الهندسة ٢٨ في المائة، وهي تبلغ حالياً ٣٦ في المائة مما يمثل تغييراً ملحوظاً. أما النسب المئوية العامة للذكور والإناث بين طلاب الجامعات فهي تبلغ ٤٧,٢ في المائة و ٥٢,٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بالمقارنة مع ٥٣ في المائة و ٤٧ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

٥ - واختتمت حديثها قائلة إن إجازة الأمومة مدفوعة الأجر إلى الولادة الثالثة. وابتداءً من الولادة الرابعة فصاعداً، يمكن للأم أن تستخدم عطلتها أو أن تأخذ عطلة غير مدفوعة الأجر. أما إجازة الأبوة فلم يتم إقرارها بعد، ولكن الرجال يشجعون على أخذ عطلة عند ولادة طفل.

٦ - السيد بوليل (موريشيوس): أكد أن الإجهاد غير قانوني في موريشيوس وأن هناك حاجة لإدخال تغييرات في مجال السياسة العامة قبل أن يمكن تقنيه. وفي بعض الحالات، يشهد الأطباء بأن حياة الأم في خطر ويجمع الرأي العام

٧ - ومضى قائلاً إنه في الوقت الحاضر يجري تعديل قوانين العمل في البلد، وأن هذه التغييرات سوف توضع في صيغتها النهائية في الدورة القادمة للجمعية الوطنية. وقال إن قانون العمل والعلاقات الصناعية والأوامر الوطنية بشأن الأجر تحمي حق الفرد في العمل وتحظر الطرد من الخدمة. وقال إن القانون يعالج أيضاً المسائل الجنسية من قبيل إجازة الأمومة. وقد تم تعديل القانون المدني لموريشيوس في عام ١٩٨١ ليسمح للمرأة بأن تختار، عند الزواج، ما إذا كانت تفضّل نظام الملكية المنفصلة أو الملكية المشتركة بين الزوجين؛ وإذا أخذت بالخيار الأول، فإنها تحتفظ بكل ثروتها وتديرها مما يعني أنه ليس هناك فرق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بملكية الأرض.

٨ - وأضاف قائلاً أما فيما يتعلق بمسألة تراخيص العمل التجاري، فقد أزيلت في تشريعات الميزانية التي صدرت في الآونة الأخيرة بعض العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب الأعمال الصغيرة وذلك عن طريق "تكوين مجموعات" للأنشطة التجارية بحيث أن رب العمل الذي ينتقل من نوع من الأعمال التجارية إلى نوع آخر داخل في نفس المجموعة لم يعد بحاجة إلى ترخيص جديد. ومن المفروض أن يكون لهذا الإجراء، بالإضافة إلى عمل وكالة تشجيع أرباب الأعمال الصغيرة وتقديم المشورة إليهم، تأثير ملموس على المرأة.

٩ - وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، قال إنه قد تم في الماضي الإعراب عن قلق بشأن ما إذا كانت صناعة النسيج في موريشيوس تستوفي معايير العمل الدولية، نظراً إلى أن المهاجرين الذين تشكّل النساء عدداً كبيراً منهم، يعملون بعقود ولذلك فهم معرضون للفصل والإبعاد من البلد. وقد

١٣ - السيدة أوبيلاك (موريثيوس): قالت إن هناك عدة مشاريع إنمائية في رودرغوس، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل واحدٍ منها. ويموّل الاتحاد الأوروبي ما مجموعه ١٦٥ من مشاريع التنمية المجتمعية منها ٧٥ مشروعاً تستهدف النساء بصورة حصرية. كما يستهدف النساء أكثر من نصف مشاريع التمويل الصغير البالغ عددها ٣٠٠. وعلاوة على ذلك فإن الصندوق الاستثماري لإدماج المجموعات المستضعفة في المجتمع يموّل ٧٠٦ من مشروعات التمويل الصغير المكرّسة ٣٣٦ منها لفائدة النساء. وفي الوقت نفسه، فإن برنامج التنوع الريفي التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية يموّل ١٧٧ مشروع تنمية مجتمعية منها ٢٥ مشروعاً تستهدف المرأة بصورة حصرية. ويموّل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً ٥٢٨ من مشاريع التمويل الصغير تخصص ٣٩١ منها للنساء. وفي الآونة الأخيرة أنشأ مصرف التنمية في موريثيوس قسماً خاصاً لتيسير حصول النساء على الائتمانات ومساعدتهن في تقديم طلبات القروض.

١٤ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة الريفية في عملية صنع القرار، قالت إن عدد عضوات المجالس الريفية قد ارتفع إلى ٨٩.

١٥ - السيدة سايفغا: علّقت على ردّ الوفد القائل بأنه لا يوجد فرق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في موريثيوس، فقالت إنها لم تفعل أكثر من الاستشهاد بالتقرير الذي تضمّن إحصاءات تبينّ بعض أوجه التفاوت في المستويات التعليمية للنساء في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وعليه فمن الواضح أن هناك اختلاف. وعلاوة على ذلك، قالت إنها مع تقديرها للردود الواردة، تود أن تعرف شيئاً عن التدابير المتخذة من قِبَل الحكومة لا الكيانات الأخرى.

أدّى الحوار مع ممثلي بلدانهم الأصلية والنقابات العمالية إلى كثير من التحسينات، مما نتج عنه أن قوانين العمل الحالية أصبحت تطبّق على جميع العاملين في موريثيوس بدون أي تمييز.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة المواقف النمطية، قال إن سيدات الأعمال في موريثيوس يواجهن نفس المشاكل التي تواجه نظيراتهن في البلدان الأخرى وهي: الاستبعاد من شبكات العلاقات غير الرسمية وشيوع النظرة النمطية لقدرات المرأة القيادية وانعدام النماذج التي يمكن أن تُحتذى. وعلاوة على ذلك، أوضحت الدراسات أن احتمال ممارسة النساء للعمل الوظيفي على أساس عدم التفريق هو ضعف احتمال قيام الرجال بالشئ نفسه، وذلك لأن النساء يتحملن المسؤولية الرئيسية عن الأعباء المنزلية مما يزيد من صعوبة كسر السقف غير المرئي الذي يحول دون تحقيق طموحاتهن. ولذلك فإن موريثيوس تركز على إحداث تغيير في المواقف الاجتماعية.

١١ - السيدة سين (موريثيوس): قالت إن الحكومة الجديدة قد أتاحت لأرباب الأعمال من الرجال والنساء على السواء الحصول على تراخيص عمل في خلال ثلاثة أيام. وبذلك يستطيع أصحاب الأعمال أن يبدأوا العمل بترخيص أوّلي ويستكملوا الإجراءات اللازمة فيما بعد.

١٢ - وقالت إنه في الماضي كان يُطلَب من النساء تقديم ضمانات إضافية حتى بالنسبة للقروض الصغيرة التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠.٠٠٠ روبية. وكان هذا يمثل مشكلة رئيسية للنساء الفقيرات اللاتي يسكنّ في مساكن مستأجرة ولا يملكن أراض. ونتيجة لمفاوضات الحكومة مع المصارف، بإمكان النساء الآن الحصول على قروض تصل إلى ٣٠٠.٠٠٠ روبية بدون ضمان إضافي. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق أسهم الملكية الحكومي سوف يساعد النساء مساعدة كبيرة في الاشتغال بالعمل التجاري.

القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدولة. وأن جميع المدارس تتبع السياسات والمناهج نفسها التي تضعها وزارة التربية بصرف النظر عن مصدر التمويل. وفيما يتعلق بمراجعة الكتب المدرسية المقررة، قالت إن لجنة المناهج الوطنية المعنية بالبحث والتطوير تستعرض باستمرار المناهج وتحذف أية أمثلة للمواقف النمطية إزاء الجنسين أو للتمييز على أساس نوع الجنس.

٢١ - وفيما يتعلق بمعدل الانقطاع عن الدراسة في المدارس الابتدائية، قالت إن هذه الظاهرة لا تعكس مشكلة وصول. فقد شرعت الحكومة، في محاولة منها لتشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدارس، في تنفيذ البرنامج المسمى "برنامج التعليم ذو الأولوية" الذي يمنح بعض المدارس دعماً إضافياً من ناحية المعلمين والبدلات والوجبات المدرسية وأنشطة الترفيه. وإذا لم يذهب الأطفال إلى المدرسة، فذلك لأن الأبوين لم يقوموا بدورهما في حضّهم على فعل ذلك. وأشارت أيضاً إلى أن الأطفال الذين يفشلون في اجتياز امتحانات نهاية المرحلة الابتدائية مرتين يحق لهم تلقائياً الاتجاه إلى مدارس التدريب المهني حتى سن السادسة عشرة.

٢٢ - وفيما يتعلق بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، قالت إن الحكومة تقدّم الرعاية الصحية والأدوية مجاناً. وهي قد شكّلت أيضاً لجنة رفيعة المستوى للرصد برئاسة رئيسة الوزراء.

٢٣ - السيد بوليل (موريشيوس): قال إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب هي أولوية وطنية. والعلاج مجاني ومُنسّق على الصعيد الوطني. والسبب في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يرجع أساساً إلى استعمال المحاقن في السجون. ومبعث القلق حالياً هو إمكانية انتقالهما إلى النساء. وإن العمل في مجال فيروس نقص المناعة

١٦ - السيدة شوب - شيلينغ: تساءلت عمّا إذا كانت الحكومة قد اتخذت أي تدابير خاصة مؤقتة لتشجيع ربات المنازل على المشاركة في برنامجها التعليمي الشامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - السيدة كوكر - أبياه: قالت إنه بالرغم من مجانية التعليم في موريشيوس، هناك فيما يبدو مشكلة تتعلق بالوصول إلى التعليم الابتدائي ولا سيما بين فقراء الأرياف والمدن، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الانقطاع عن المدارس. وقالت إنها تودّ أن تعرف ما تفعله الحكومة لمعالجة هذه المشكلة.

١٨ - ومضت قائلة إنه قد جاء في التقرير أن الرعاية الصحية تقدّم بالجان. ولكن التقرير لم يقدم معلومات كثيرة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب باستثناء الإشارة الواردة إلى خطة وطنية استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وعلى سبيل المثال هل توفّر الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي بالجان أيضاً ولا سيما للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؟ وما هي التدابير التي تتخذ بالفعل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة؟.

١٩ - الرئيسة: تحدثت بوصفها عضواً في اللجنة فقالت إنها استغربت عندما عرفت أنه ليس من حق النساء أن يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بعد الطفل الثالث. فموجب الاتفاقية يحق للنساء أن يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالنسبة لكل طفل يولد. فهل تعتزم الحكومة تغيير هذه القاعدة؟.

٢٠ - السيدة أوبيلاك (موريشيوس): قالت إن معظم المدارس الثانوية التي تديرها الحكومة ليست مدارس مختلطة؛ ومعظم المدارس المختلطة القليلة الموجودة يشترك في تمويلها

تديرها الحكومة. ومضى قائلاً إن هناك الكثير من المدارس الثانوية الخاصة المختلطة، ولكن المدارس الثانوية التي تديرها الحكومة تكاد تكون كلها قد تحولت إلى مؤسسات غير مختلطة. وقال إن موريشيوس تتعايش فيها مختلف الديانات، وعندما كانت المدارس الثانوية الحكومية مختلطة، مورس ضغط من قِبل الآباء من أجل الفصل بين الجنسين. أما مؤسسات المستوى التعليمي الثالث فهي مختلطة.

٢٨ - السيدة شوب - شيلنغ: قالت إنه جاء في التقرير أن الفرق الوحيد الملاحظ في مجال التعليم في المدارس غير المختلطة يتعلق بالمواد التي تُدرّس، فمدارس الأولاد تركّز على مواد مثل التصميم والتكنولوجيا بينما تركّز مدارس البنات على الاقتصاد المنزلي. بيد أن مدارس الأولاد تحصل على أموال أكثر مما تحصل عليه مدارس البنات.

٢٩ - السيدة أوبيلاك (موريشيوس): قالت إنه ليس صحيحاً أن مدارس الأولاد تحصل على قدر أكبر من الأموال. علاوة على ذلك، أصبح الاقتصاد المنزلي مادة إجبارية بالنسبة للأولاد حتى مستوى معيّن.

٣٠ - السيدة سين (موريشيوس): قالت فيما يتعلق بالحمل بين المراهقات، أن الحكومة عاكفة حالياً على تنفيذ برنامج نشط لتثقيف الأبوين. فمن واجب الأبوين أن يتحدثا بحرية مع أطفالهم عن الجنس وأن يحميهم مما يسببه الجهل من حالات حمل غير مرغوب فيها. وقالت إن الحكومة تعمل أيضاً بنشاط على إدخال برامج التربية الجنسية في المدارس حتى يمكن للمراهقين أن يتلقوا دروساً عن السلوك الجنسي الأكثر مسؤولية.

المادتان ١٥ و ١٦

٣١ - السيدة كوكر - أيباه: قالت إن القانون المدني هو القانون الرئيسي الذي يحكم مسائل مثل الزواج والميراث والطلاق، وفي الوقت نفسه تشير المادة ١٦ (٤) من الدستور

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تشترك فيه حالياً المنظمات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص.

٢٤ - ومضى قائلاً إن النظام التعليمي في موريشيوس ترجع جذوره إلى الكنيسة الكاثوليكية. وتدرجياً أخذت الدولة أيضاً في بناء المدارس. والنظام الحالي هو شيء يجمع بين الاثنين. وهو يخضع لقانون التعليم وتتولى المسؤولية عنه وزارة التربية. وأردف قائلاً إن موريشيوس دولة علمانية. والدراسات الدينية اختيارية وأساس القبول في المدارس ليس هو الديانة أو الخلفية الإثنية، بل هو نوع الجنس فحسب إذا كانت المدرسة المعنية غير مختلطة. وأضاف قائلاً إن الحكومة عاكفة على النظر في مشكلة الانقطاع عن المدارس كما أنها اتخذت عدداً من التدابير مثل إنشاء نظام بديل لمنع الأطفال المعرضين لهذا الخطر من الانقطاع النهائي عن المدارس.

٢٥ - واستطرد قائلاً إنه أخذ علماً بالافتراض الداعي إلى عدم إسقاط استحقاق إجازة الأمومة المدفوعة الأجر عند ولادة الطفل الثالث للأم.

٢٦ - وقال إن التحريات بشأن الشكاوى المرسلة إلى شعبة التمييز على أساس نوع الجنس التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي ذات طابع غير رسمي. وإن النظام المتبع هو نظام مدني يستند فيه البرهان على الموازنة بين الاحتمالات. وتُبدّل الجهود لتسوية القضايا عبر التوفيق بين الخصوم. وإذا تعذّر ذلك وكانت الشكاوى تمثل خرقاً واضحاً لقانون التمييز على أساس نوع الجنس، فعندئذٍ تحيل الشعبة المسألة إلى المدعي العام الذي يقرّر ما إذا كان ينبغي رفع دعوى أمام محكمة قانونية. واختتم حديثه قائلاً إنه لا توجد بحوزته أية إحصاءات بشأن عدد القضايا التي تمت إحالتها إلى محكمة.

٢٧ - السيد سوبورن (موريشيوس): قال إن جميع المدارس الابتدائية هي مدارس مختلطة وأن الأغلبية الساحقة

الخطورة. ويجب تحميل مرتكبيه المسؤولية عن أعمالهم. واختتمت حديثها قائلة إنها تھيب بموريشيوس أن تنظر في التوصية العامة ١٩ للجنة وأن تعيد التفكير في نهجها الذي تتبعه إزاء العنف المنزلي، بما يكفل الحماية الكافية للضحايا.

٣٥ - السيدة سايفغا: طلبت توضيحاً فيما يتعلق بحقوق الملكية عند انفصام عرى الزواج. وقالت إن التقرير ينص على أنه إذا حدث طلاق بين الزوجين فُتَقَسَّم بينهما الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء فترة الزواج، ولكن عمل المرأة في المنزل أو عملها غير المأجور في الزراعة لا يُعْتَبَر إسهاماً في قيمة الممتلكات. وهناك حاجة لتغيير هذه القواعد لأن هذا العمل هو في الواقع يمثّل إسهاماً وإن لم يكن إسهاماً مالياً.

٣٦ - السيدة تان: أشارت إلى آخر استعراض لتقرير موريشيوس تم منذ حوالي ١٠ سنوات وجاء فيه على لسان ممثلي البلد إنه يتعيّن النظر في تدريب القضاة والقضاة الجزئيين وخاصة فيما يتصل بإنشاء محاكم الأسرة الذي كان موضوعاً في برنامج الحكومة. وقالت إنها تتساءل عما إذا كانت محاكم الأسرة قد أنشئت فعلاً. ومضت قائلة إن الردود على قائمة القضايا والأسئلة جاء فيها أن التدريب الذي يُقدّم إلى مقدّمي الخدمات بما في ذلك القضاة الجزئيون يستهدف تحسين التصدي لحالات العنف. وهذه خطوة إيجابية ولكن ماذا تم القيام به لتوعية القضاة بالجوانب الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان للعنف المنزلي؟ وهل يُقدّم تدريب منتظم للقضاة الذين ينظرون في قضايا العنف المنزلي في موريشيوس؟ واختتمت حديثها قائلة إنها تود أن تلفت انتباه الوفد إلى التوصية العامة ١٩ التي تركز على أهمية توفير تدريب يراعي الاعتبارات الجنسانية لموظفي الهيئة القضائية وإنفاذ القوانين باعتبار ذلك أحد التدابير الأساسية للتنفيذ الفعّال للاتفاقية.

إلى قوانين الأحوال الشخصية. وقالت إنها تفهم من ذلك أنه في مسائل الزواج أو الطلاق أو التبني، من حق الأطراف أن يختاروا ما إذا كانوا سيستخدمون قوانين الأحوال الشخصية أو القانون المدني. بيد أنه في الدولة العلمانية، لا يمكن السماح بتدخل الدين في مجال يوجد فيه نص قانوني صريح. فالقانون المدني ينص على أن الزوجات في موريشيوس ليس فيه تعدد الزوجات، ومن غير المقبول أن يبيح قانوناً ديني، رغم هذا، تعدد الزوجات. وبالتالي ينبغي إلغاء هذه المادة من الدستور.

٣٢ - السيدة مورفاي: تقدّمت ببعض الأسئلة فيما يتصل بالمسؤولية المشتركة للزوجين عن الأسرة والأطفال. وقالت إن التقرير يشير إلى دراسة استقصائية لفئات الأشخاص الذين يقومون برعاية أطفال الأمهات العاملات الذين هم في سن الدراسة، ولكن الأب لم يُذكر حتى بصفته خياراً. وهذا فيما يبدو يدل على وجود شيء بجانب للصواب إما في مفهوم المسؤولية المشتركة عن الأسرة أو في الدراسة الاستقصائية أو في نظرة الحكومة إلى الأبوة.

٣٣ - وأردفت قائلة إن الإجهاض يمثّل أيضاً مسألة من مسائل المسؤولية المشتركة واحترام الزوجين كل منهما للآخر. وواصلت حديثها فسألت عما إذا كانت قد أُجريت أي دراسة استقصائية نوعية في سياق إعادة النظر في الموقف إزاء الإجهاض. وقالت إنها تشجّع الحكومة على سؤال النساء عن خبرتهن قبل أن تضع تشريعات، سلباً أو إيجاباً، بشأن الإجهاض، وأن تركز بصفة خاصة على الحاجة لمنع وقوع الحمل غير المرغوب فيه.

٣٤ - وقالت إنها تلاحظ أن النهج الرئيسي الذي تتبعه الحكومة إزاء العنف المنزلي هو الوساطة، وأنها توافق تماماً على أنه لا ينبغي إرسال النساء وأطفالهن إلى أماكن الإيواء، ولكن العنف المنزلي من الناحية الأخرى يمثّل ظاهرة بالغة

- ٣٧ - وأردفت قائلة إن المفهوم لديها هو أن القانون في موريشيوس لا يعترف بتعدد الزوجات ولكن ما هي الحالة السائدة في الواقع؟ وما هو مدى انتشار تعدد الزوجات؟ وهل حدثت أي محاكمات أو إدانات فيما يتعلق بتعدد الزوجات؟ وهل يعترف القانون أيضاً بالأطفال المولودين في حالة تعدد الزوجات؟
- ٣٨ - ومضت قائلة إن سن الزواج المنصوص عليه هو ١٨ سنة، ولكن القانون المدني ينص أيضاً على أنه يمكن للطفل البالغ من العمر ١٦ سنة أن يتزوج بموافقة الأبوين. وقالت إنها تتساءل ما هو تفسير الحكومة المنطقي لهذا التناقض.
- ٣٩ - وقالت إن المفهوم لديها أن الزيجات الدينية تسري عليها متطلبات القانون المدني التي تتضمن موافقة كل طرف، دون إكراه، على الزيجة. ونظراً إلى أن الزيجات التي يرتبها الأهل هي مسألة عادية في مجتمعات الهنود التقليدية، فلها تود أن تحصل على معلومات بشأن حوادث الزيجات القسرية في موريشيوس وما هي الإجراءات التي تُتخذ لمعالجة هذه المشكلة.
- ٤٠ - وأردفت قائلة إنه، بموجب النظام القانوني لموريشيوس، يتعين على المرأة التي تطلب الطلاق أن تذهب إلى محكمة للحصول عليه، ثم إلى محكمة أخرى للحصول على حق الوصاية على الطفل ثم إلى محكمة ثالثة للحصول على استحقاق النفقة إلى محكمة أخرى رابعة لقسمة ممتلكات الزوجية. وقالت إنها تتساءل عما إذا كانت هناك أية إجراءات تتخذ لجعل النظام أيسر وأقل تكلفة. وكحل أمثل ينبغي أن تنظر محكمة واحدة وقاضٍ واحد في قضية الطلاق من جميع جوانبها وأن تكون هناك منظومة محاكم أسرة يعمل فيها موظفون يتلقون تدريباً خاصاً ويدركون تشعب المسائل الزوجية.
- ٤١ - السيدة بوكي - غناساديا: أبدت ملاحظة مفادها أنه في الوقت الذي لا يُسمح فيه للقانون الديني بالتدخل في المسائل التي يحكمها القانون المدني، تنص المادة ١٦ (٤) من الدستور على استثناء يمكن بموجبه للمسلم، على سبيل المثال، أن يختار التقيد بقانون للأحوال الشخصية هو في هذه الحالة قانون ديني. وعلاوة على ذلك، يبدو أن القانون المحلي له الأولوية على الاتفاقية في الحالات التي يختلفان فيها. وقالت إنها تود أن تحصل على توضيح بشأن كيفية المواءمة بين هذه الجوانب المختلفة.
- ٤٢ - ومضت قائلة إن التقرير يقدم معلومات بشأن تنفيذ المادة ١٦، ولكن فيما يتعلق بالقانون المدني وحده. فالتقرير لا يذكر شيئاً عن تنفيذ قوانين الأحوال الشخصية بما في ذلك القوانين الدينية. وقد شرح الوفد أن أفراد الجماعة الإسلامية يطالبون بالحق في أن تحكم أحوالهم الشخصية قوانين أحوال شخصية، وهذا يمثل عقبة أمام تطبيق الاتفاقية. واللجنة في حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن التطبيق العملي لقوانين الأحوال الشخصية هذه.
- ٤٣ - وقالت إن التقرير يذكر أن القانون لا يعترف بتعدد الزوجات، ولكن هذا غير دقيق. فمدونة نابليون للحقوق المدنية لا تعترف بتعدد الزوجات، ولكن هذا التعدد معترف به في قانون الأحوال الشخصية (الإسلامي) الذي يسمح للرجل المسلم الزواج بأكثر من امرأة واحدة. وأضافت قائلة إنه كان حرياً بالدولة الطرف أن تقدم تفسيراً أفضل في هذا الصدد.
- ٤٤ - وقالت المتحدث إن المشكلة تكمن في استمرار العمل بمدونة نابليون، التي هي في رأيها مجموعة قوانين بالية لم تعد مواكبة للحقائق القانونية. فعلى سبيل المثال، إن سن الزواج وفقاً للقانون المدني هي ١٨ سنة، ولكن القاصر البالغة ١٦ أو ١٧ سنة من العمر يمكن أن تتزوج بموافقة الوالدين.

٤٧ - وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، قال إن الجماعة الإسلامية بدأت تدعو لتطبيق هذه القوانين على الزواج وفسخه لأن أحكام القانون المدني ليست مرنة بما يكفي لمراعاة معتقدات وممارسات المسلمين. وعليه فقد تم تعديل القسم ١٦ (٤) (ج) من دستور موريشيوس لينص على تطبيق قوانين الأحوال الشخصية في حالات منها الزواج والطلاق. وأضاف قائلاً إنه في الوقت الذي يمكن القول فيه بأن قوانين الأحوال الشخصية تنطوي على تمييز ضد المرأة، فإنها ليست غير دستورية وأن الدستور، باعترافه بصحة هذه القوانين، يساعد عملياً على حماية حقوق الإنسان للأقليات. وإن مجلس الأسرة الإسلامي في موريشيوس عاكف حالياً على إعداد مقترحات لتدوين عناصر القانون الإسلامي ذات الصلة ومن المتوقع أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع في المستقبل القريب. وقال إنه يود أن يشير في هذا الصدد إلى أنه يجب أن يُسمح لكل دولة طرف في الاتفاقية بأن تجد حلاً مقبولاً لمشاكلها المحددة الخاصة بها.

٤٨ - ورداً على سؤال السيدة شوب - شيلينغ، قال إنه يود أن يؤكد أن الموارد لا تخصص للمدارس على أساس نوع جنس التلاميذ. وإن بعض المؤسسات التي تقوم بتدريس مواد التدريب المهني التي تحتاج إلى معدات خاصة قد تتلقى قدراً أكبر من الأموال بالمقارنة مع غيرها من المؤسسات ذات الطابع الأكثر تقليدية، ولكنه لا يوجد تمييز ضد الطالبات في موريشيوس.

٤٩ - السيدة أوبيلاك (موريشيوس): ردّاً على أسئلة السيدة مورفاي أوضحت أن الدراسة الاستقصائية المتعلقة برعاية الأطفال بعد اليوم الدراسي تقوم على افتراض أن الوالدين يعملان. وقالت إن حكومة موريشيوس قلقة أشد القلق بشأن زيادة معدل حالات الحمل بين المراهقات وبالتالي فإن وزارة حقوق المرأة ونماء الطفل ورعاية الأسرة وحماية المستهلكين التي تعمل في تضامن مع وزارة الصحة

وسبب هذا الحكم يرجع في الواقع إلى الفكرة البالية القائلة بأنه ينبغي إجبار البنت التي تحبل على ترك الدراسة والزواج محافظة على شرف الأسرة. واحتتمت حديثها قائلة إنها تحث موريشيوس على التخلي عن مدونة نابليون للقوانين وأن تعتمد قانوناً للأسرة يعكس حقائق العصر الحديث.

٤٥ - السيد بوليل (موريشيوس): قال إنه تم عقد عدد من الحلقات الدراسية في موريشيوس وفي الخارج، بغية توعية الهيئة القضائية بالتطورات الحديثة في مجال حقوق المرأة لضمان تزويد القضاة والقضاة الجزئيين بالأدوات اللازمة لتفسير وتطبيق التشريعات والمعايير ذات الصلة. وقبل شهرين شارك أفراد من الحقوقيين في حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان نُظمت بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن الحكومة تعتزم إنشاء مركز معلومات لحقوق الإنسان. ومضى قائلاً إن التزام الدولة الطرف بحقوق الإنسان يمكن أن يُستشف كذلك من أن اثنين من القضاة المرموقين في موريشيوس هما عضوان في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على التوالي.

٤٦ - وفي حالات الطلاق يمكن للنساء الحصول على أوامر مؤقتة من سلطات المراكز قبل أن يلتجئن إلى المحاكم ذات الصلة ابتغاءً لتسوية نهائية. بيد أن المحكمة العليا وإن كانت لديها شعبة للأسرة، لا توجد لديها إدارة مركزية مسؤولة عن معالجة دعاوى الطلاق من جميع جوانبها. وما فتئ الحقوقيون والهيئة القضائية يدعون منذ بعض الوقت لإنشاء محكمة أسرة متخصصة، تعالج مسألة الطلاق في مختلف مراحلها بطريقة أكثر إنسانية وأقل جفافاً. بيد أن الحكومة مع تأييدها للاقتراح ليست لديها حتى الآن موارد كافية لاتخاذ إجراء بشأنه.

الملاحظات سوف تحال إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية وتُنشر في وسائل الإعلام. وقالت إنها سوف تتأكد من قيام حكومة موريشيوس باتخاذ إجراءات فورية بشأن التعليقات والتوصيات الختامية للجنة.

٥٥ - **الرئيسة:** أشادت بالدولة الطرف لقرارها بشأن سحب تحفظها على المادة ١٦ من الاتفاقية وحثتها على تضمين جميع أحكام الاتفاقية في تشريعاتها المحلية بغية التعجيل بالمصادقة على البروتوكول الاختياري.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠.

والمنظمات غير الحكومية قد أطلقت حملة إعلام وتثقيف واتصالات نشطة في المدارس بغية تلقين المراهقين السلوك الجنسي المسؤول.

٥٠ - وفيما يتعلق بالعنف المتزلي، قالت إن قانون الحماية من العنف المتزلي قد أدخل سلسلة من التدابير الرامية إلى حماية ضحايا العنف المتزلي ومعاقبة مرتكبيه. وهناك عدد من أماكن الإيواء التي تتيح للنساء المعرضات للضرب وأطفالهن الملجأ وخدمات المشورة والمساعدة القانونية التي تُقدّم بالمجان.

٥١ - **السيد بوليل (موريشيوس):** قال إنه في الوقت الذي يمكن فيه بموجب القانون الإسلامي الزواج من أكثر من امرأة واحدة، فإن تعدد الزوجات في حد ذاته غير معترفاً به بموجب القانون المحلي في البلد. وقد رُفِعَ إلى المحاكم عدد من قضايا الجمع بين زوجين. وقد أثرت الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة الزيجات المرتبة داخل طائفة المهنود بحيث أن عدد حالات هذا النوع من القران أصبحت لا تستحق الذكر.

٥٢ - ومضى قائلاً أن النساء اللاتي لا يساهمن إسهاماً مالياً ملموساً في شؤون الأسرة المعيشية لا يحصلن في حالة الطلاق على حصة من الممتلكات الزوجية. بيد أنه بموجب القانون المدني، يحق للزوجة تلقائياً أن تحصل عقب فسخ الزواج على الثلث من أية ممتلكات مشتركة، كما أنها تحصل عموماً على بيت الزوجية.

٥٣ - وأخيراً، قال في معرض الردّ على سؤال من السيدة بوكي - غناساديا أنه يؤكد أن التشريع الوطني له الأولوية في الحالات التي لم تُضمّن فيها الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية في النظام القانوني المحلي لموريشيوس.

٥٤ - **السيدة سين (موريشيوس):** شكرت اللجنة لملاحظاتها البناءة والباعثة على التفكير وقالت إن هذه